الإخوة والأخوات

ينعقد اليوم مؤتمركم الثاني حول الإصلاح في عالمنا العربي في رحاب مكتبة الإسكندرية، التي صارت ملتقى دائما للحوار الحر البناء، ومنبرا للرأي المستنير، وشاهدا على التواصل بين مختلف الثقافات والحضارات.

وقد شهدت مكتبة الإسكندرية في العام الماضي مؤتمرا هاما حول الإصلاح في العالم العربي، فتح آفاقا رحبة للحوار حول رؤية شاملة لمشروع عربي للإصلاح، بمحاوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو ما تضمنته "وثيقة الإسكندرية" الصادرة عن المؤتمر.

وحددت هذه الوثيقة إطارا واضحا للقواسم العربية المشتركة لمنهج العمل العربي، الذي نسعى من خلاله إلى تعزيز جهود الإصلاح، وترسيخ دعائم الديمقراطية في عالمنا العربي.

كما يسمح هذا الإطار بالتعامل مع أوضاع كل قطر عربي على حدة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع لكي يدفع قدما بخطوات الإصلاح في إطار يتلاءم مع أوضاعه، ويستجيب لإرادة شعبه، ويحفظ خصوصيته الثقافية والحضارية.

وطرح مؤتمر العام الماضي رؤية واضحة لدور المجتمع المدني وجمعياته الأهلية في تعزيز جهود الإصلاح، كشريك أساسي في دعم هذه الجهود على مختلف المحاور، حيث أصبح المجتمع الأهلي شريكا لا غنى عن دوره ورؤاه من أجل تحقيق أهداف وطموحات التنمية.

فالمبادرات التي تشهدها ساحات العمل الأهلي، بتنوعها وتعددها، وثرائها، تؤكد قدرة المجتمع المدني على الإسهام بالفكر والعمل في تحسين نوعية الحياة لشعوبنا.

إن ما يتوافر للمجتمع المدني من قدرة على المبادءة، والمبادرة بطرح أفكار جديدة، وتقديم نماذج متفردة لمواجهة المشكلات، وطرح البدائل والخيارات لحلها، وقدرته على التواصل الإيجابي مع

الجماهير.. كل ذلك يجعل من المجتمع المدني العربي كيانا قادرا على خوض تجارب هامة وابتكارية في مختلف مجالات التنمية والإصلاح.

لقد تعاظم إيمان المجتمع العربي بدور المنظمات الأهلية، كما تعددت وتنوعت مجالات أنشطتها، ولم تعد قاصرة على مجال بذاته، حيث استطاعت في عديد من المواقع أن تسهم في مواجهة القضايا العاجلة، كالبطالة والأمية والرعاية الصحية وحماية البيئة وغيرها. فتبلورت بذلك رؤية جديدة متكاملة للمجتمع الأهلي ومنظماته، ككيان مواز داعم للهيئات الحكومية على طريق التنمية والتحديث والتطوير بمجتمعنا العربي.

لقد تحقق هذا التطور في مسيرة عمل المنظمات الأهلية في وقت بالغ الأهمية، شهدت فيه الساحة العربية جهوداً متزايدة نحو تحقيق الإصلاح الشامل بالمنطقة، وفق رؤية واضحة تضمنتها وثيقة الإسكندرية العام الماضي تقوم على الأسس التالية:

أولاً: أن تعزيز أسس الديمقراطية والشورى والتعاون في المنطقة العربية خيار استراتيجي تؤمن به الحكومات والشعوب العربية.

ثانياً: أن منهج الإصلاح لابد وأن ينبع من إدارة داخلية، ولا ينبغي فرضه من الخارج، كما يتعين أن يأخذ في الاعتبار الخصوصيات والظروف المتفاوتة بين المجتمعات العربية.

ثالثاً: أن المجتمع المدني ومجتمع الأعمال شركاء محفزين لجهود التحديث والتقدم والإصلاح على مختلف المحاور.

رابعاً: ضرورة تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم دور القطاع الخاص، كمحرك للتقدم الاقتصادي بهدف تحقيق الرخاء لشعوب العربية، في إطار من الشراكة مع مختلف المجموعات الاقتصادية في العالم، بما يعزز اندماج الدول العربية في المنظومة الاقتصادية العالمية.

خامساً: حتمية بذل مزيد من الجهود لتحقيق تنمية الموارد البشرية، ووضع الشعوب في المقدمة باعتبارها الفاعل والمستهدف والمستفيد من التنمية بكافة أبعادها.

سادساً: استمرار حوار الثقافات بين الدول العربية والشركاء الدوليين، وفق مبادئ احترام التعددية، والتنوع، والاحترام المتبادل، والموضوعية، والتكافؤ، بما يؤدي إلى فهم متبادل يعزز من احترام الآخر، ويعمق التعاون بين الحكومات والشعوب.

وفي هذا الإطار، شهدت المنطقة العربية منذ انعقاد مؤتمركم الأول العام الماضي، جهوداً حثيثة على مختلف محاور التطوير والتحديث والإصلاح، سواء على المستوى الوطني بكل قطر عربي، أو من خلال العمل العربي المشترك الذي بلورته مقررات القمة العربية في تونس، والتي أكدت عزم الدول العربية على استمرار الجهود وتكثيفها، لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية.

الأخوة والأخوات

إن التقدم الواضح في جهود الإصلاح في عالمنا العربي لم يتحقق من فراغ، وإنما تحقق نتيجة لرؤية سياسية وشعبية تستهدف تحقيق أهدافنا الإصلاحية والإنمائية للنهوض بمجتمعنا العربي.

وتستند هذه الرؤية إلى أسس الديمقراطية والشورى، وتعمل على توسيع نطاق المشاركة في العمل السياسي وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان، وكفالة حرية التعبير، بما يدعم دور كل فئات المجتمع العربي في دفع جهود الإصلاح.

ومن ذات المنطلق، استمرت جهود الإصلاح الاقتصادي للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية، ورفع معدلات النمو، وتفعيل دور القطاع الخاص، ومواصلة إتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة وتعزيز الاستثمار، والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

وبادرت الدول العربية إلى اتخاذ خطوات جادة من أجل الإسراع بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي نادينا بها، وتحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز التجارة البينية والاستثمار بين البلدان العربية، وتدعيم اندماجها في الاقتصاد العالمي.

كما تعمل الدول العربية على وضع إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، تستهدف تأمين مستقبل أفضل لأجيالها، من خلال معالجة ظواهر الأمية والفقر، وحماية البيئة، وتوفير فرص العمل، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، وتطوير نظم التعليم، وتعزيز اكتساب المعارف، التي صارت ضرورية للنهوض بالمجتمعات العربية.

واتخذت الدول العربية خطوات واضحة من أجل النهوض بوضع المرأة، وتوسيع مشاركتها في مختلف الميادين، وترسيخ حقوقها وتدعيم مكانتها في المجتمع.

وقد صاحب كل هذه الجهود المبذولة على الساحة العربية، مزيد من التعاون مع المجتمع الدولي، في إطار من المشاركة المتضامنة، بما يسهم في تعزيز ركائز السلم والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كضرورة أساسية لوفير المناخ الداعم لجهود الإصلاح في المنطقة.

وتواصلت – من هذا المنطلق – المساعي الرامية إلى تحقيق التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي الإسرائيلي، وإعادة إطلاق عملية السلام بعد توقفها خلال السنوات الأربع الماضية، وهو ما تحقق بانعقاد المؤتمر الرباعي الذي دعوت إليه بمدينة شرم الشيخ الشهر الماضي، والذي نجح في إعادة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى مائدة المفاوضات اغتناما للفرصة الحالية السانحة لتحقيق السلام.

لقد خطت الأمة العربية منذ انعقاد مؤتمركم الأول خطوات جادة على طريق الإصلاح، عززتها مقررات قمة تونس العربية، والبيان الذي اعتمدته القمة حول مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في العالم العربي. إلا أن الطريق لا يزال طويلاً.. وعلينا أن نمضي فيه معا بعزم وثقة، انطلاقا من قناعتنا الراسخة بأن الإصلاح عملية مستمرة ندين بها لشعوبنا وأوطاننا وليس أحد سوانا، تفرض

علينا تحديات يتعين أن نواجهها، فرادى على المستوى القطري لكل دولة عربية، ومجتمعين تحت مظلة الجامعة العربية والعمل العربي المشترك. كما لا يزال أمامنا الكثير مما يتعين علينا أن نحققه من مكتسبات استكمالاً لما بدأناه وأنجزناه خلال السنوات الماضية على طريق التطوير والتحديث والإصلاح.

وسوف تمثل القمة العربية المقبلة في الجزائر فرصة للدول العربية، لتقييم خطوات التقدم التي حققتها، وتحديد آفاق المستقبل لاستكمال مسيرة الإصلاح.

أيها الأخوة والأخوات

لقد قامت مصر على مدار العام الماضي بجهود حثيثة من أجل دفع مسيرة التحديث والتطوير والإصلاح على مختلف المحاور. بذلنا هذه الجهود من خلال الدفع بدماء جديدة إلى ميادين العمل العام، وتعظيم الاستفادة من القدرات الشابة الواعية في مجال صناعة القرار، وطرح رؤية جديدة لدور الدولة، تمكنها من القيام بدورها في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن، مع إتاحة مساحات متزايدة – في ذات الوقت – للقطاع الخاص بدوره كشريك فاعل في عملية التنمية.

كما حددت الدولة منهجًا متطورًا لإدارة ما تمتلكه من منشآت صناعية واقتصادية، بما يعظم الاستفادة منها، ويفتح الأبواب للشراكة العامة والخاصة، في إطار جديد يسهم فيه القطاع الخاص في ملكية وإدارة المنشآت الاقتصادية الكبرى، ويحفظ في نفس الوقت حقوق العاملين، ويفتح لهم مجالات جديدة للتدريب واكتساب مهارات متطورة، تسهم في ارتفاع مستوى دخولهم.

وكان لابد وأن تدعم هذه الجهود رؤية جديدة، تعي أهمية ومتطلبات توفير المناخ المواتي اللازم لجذب الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وتعزيز قدرات صادراتنا على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الدولية. كما تعي في ذات الوقت ما يقتضيه ذلك من ضرورة اتخاذ قرارات جريئة – اتخذناها بالفعل – لتحقيق الإصلاح الضريبي والجمركي، والإصلاح الموازي واللازم للقطاع المصرفي.

ولأن قضايا التعليم والبحث العلمي تمثل محورًا وركيزة أساسية لاستكمال جهود التحديث والتطوير بمصر، فقد وضعنا سياسة متطورة تستهدف الأخذ بمعايير الجودة في التعليم بمختلف

مستوياته، وتعطي مزيدًا من الأهمية لتطوير سياسات البحث العلمي وربطها باحتياجات ومتطلبات التنمية.

ولما كانت جهود الإصلاح السياسي هي الركيزة الأساسية لتعزيز أسس الديمقراطية، فقد مضت مصر قدمًا في تحديث الأسس التشريعية التي تكفل ازدهار مناخ الديمقراطية بمصر، وتفعيل دور الأحزاب، في إطار حوار وطني متسع القاعدة صريح وشفاف، حول تعديل عدد من القوانين الهامة ذات الصلة، مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الأحزاب، وقانون مجلسي الشعب والشورى، بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة المقبلة. وسوف أحيل إلى مجلسي الشعب والشورى مشروعات هذه القوانين كي يتم نظرها واعتمادها خلال الدورة البرلمانية الحالية، وقبل الانتخابات التشريعية المقبلة.

الإخوة والأخوات

إن إيماني ثابت لا يتزعزع بحرية التعبير كأساس للنهوض بالمجتمع، وبالديمقراطية كأساس للحكم وسبيل لمشاركة جموع الشعب في صناعة القرار. كان هذا الإيمان الراسخ – وسوف يظل – أساسًا لكل ما اتخذته من قرارات في مختلف الظروف، وفي مواجهة كل المتغيرات التي عشناها معًا على مدار السنوات الماضية.

من هنا جاءت مطالبتي مجلسي الشعب والشورى الشهر الماضي بتعديل المادة (٧٦) من الدستور، والخاصة بأسلوب انتخاب رئيس الجمهورية، لتفتح آفاقًا جديدة غير مسبوقة في تاريخ الحياة السياسية المصرية المعاصرة، تعزز مسيرة الديمقراطية، وتبنى على ما حققناه خلال السنوات الماضية من إنجازات ومكتسبات، وترسي وترسخ منعطفًا تاريخيًا جديدًا في أسلوب اختيار الشعب بإرادته الحرة، من يراه جديرًا بحمل الأمانة والنهوض بمسئولياتها والاضطلاع بأعبائها.

كانت تلك هي دوافعي لما طالبت به من تعديل المادة (٧٦) من الدستور، وكانت تلك هي ما تنطوي عليه هذه الخطوة من دلالات، وما تتوخاه من أهداف ومكتسبات. إلا أن هذه الخطوة تفرض مسئولية – بذات القدر من الأهمية – على المجتمع بكافة فئاته، وعلى المجتمع الأهلي على وجه

الخصوص. مسئولية وطنية تحتم المشاركة الإيجابية الفاعلة والبناءة من أجل صالح الوطن في حاضره ومستقبله.

إن ما شهدته الساحة السياسية من ردود فعل حول هذا التعديل، وما طرحته مختلف القوى من آراء وتوجهات حوله، إنما يمثل بداية لمرحلة جديدة من حوار وطني مسئول، يتوخى صالح الوطن.. حوار ينبع وتتحدد معالمه من أرض مصر ورؤى أبنائها، ويستهدف تفعيل هذا التحول غير المسبوق بموضوعية وتجرد، على مسار جديد يثري تجربتنا الديمقراطية ويستكملها، ويحصنها في ذات الوقت من الانزلاق إلى ما يمكن أن يحدث خللا بالتوازنات الدقيقة، التي يتعين أن نأخذها جميعًا في الاعتبار، من أجل الحفاظ على استقرار وأمن وسلامة الوطن.

إن مسارعة الأحزاب السياسية بطرح اجتهاداتها حول ما طالبت به من تعديل دستوري، تنهض دليلا على رغبتها الجادة في أن تكون شريكًا في دعم أسس الديمقراطية، وصياغة رؤى المستقبل نحو مزيد من ازدهار الحياة السياسية في مصر.

وسوف نظل داعمين لهذا الحوار الإيجابي البناء، كي نخلص سويا لأفضل السبل لتعزيز مسيرة الديمقراطية، في ظل نهج وطني خالص يحفظ المصالح العليا للوطن.

الإخوة والأخوات

إن تعديل المادة (٧٦) من الدستور يمثل تتويجًا لما بذلناه من جهود لتحقيق الإصلاح السياسي، كما يمثل مسارًا جديدًا تشقه الأجيال وتتوحد من خلاله إرادة أبناء الوطن. ولم تقتصر تلك الجهود على ما بادرت به الدولة من توجهات وقرارات تعزز من مسيرة الديمقراطية، أو ما شاركت به الأحزاب من طرح لأفكارها ورؤاها في إطار الحوار الوطني المستمر، وإنما شارك فيها وآزرها المجتمع الأهلي المصري العريق، المتسعة قاعدته، والثابتة جذوره منذ ما يزيد على قرن من الزمان، والذي سنواصل العمل على أن نفتح أمامه المزيد من الآفاق الرحبة لطرح رؤاه والنهوض بدوره، انطلاقا من اقتناعنا بأهمية إسهاماته وعطائه.

وسيشهد مؤتمركم هذا عرضًا لنماذج أخرى متفردة وناجحة، لتجـــارب المجتمـــع المـــدني ومبادراته، وجمعياته الأهلية وعطائها، من أجل الإسهام في جهود الإصلاح في مختلف المجالات في مصر والعالم العربي.

وإنني على ثقة في أن المجتمع الأهلي قادر على مواصلة الاضطلاع بدوره المحوري، والقيـــام بواجبه القومي، من أجل المضي قدمًا نحو مزيد من التحديث والتطوير والإصلاح لمجتمعنا العربي.

كما أنني على ثقة في أن مجتمعنا العربي بكل ما يمتلكه من قدرات وإمكانات، لقـــادر علـــى مواكبة ما يشهده عالمنا من متغيرات، ومواجهة كل ما يطرحه من تحديات، والاستفادة مما ينطـــوي عليه ركب التطور من فرص ومميزات، تتيح له تحقيق أهدافه وطموحاته في حاضره وفي مستقبله.

أتمنى لمؤتمركم هذا كل النجاح والتوفيق، والله يوفقنا جميعا لكل ما فيه الخير لأمتنا وشـــعوبنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.